اقتراح القانون يرمي الى إعفاء جميع الشركات الصناعيّة في لبنان من الضريبة المتوجبة عليها لتشجيعها وتحفيزها دعماً للصناعة الوطنية

المادة الأولى: خلافاً لأي نص آخر، تعفى جميع الشركات الصناعيّة في لبنان من كامل ضريبة الدخل المتوجبة عليها على كامل أرباحها السنويّة لمدة خمس سنوات ابتداءً من تاريخ نشر هذا القانون.

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

فريد البستاني

الأسباب الموجبة

اقتراح القانون يرمي الى إعفاء جميع الشركات الصناعيّة في لبنان من الضريبة المتوجبة عليها لتشجيعها وتحفيزها دعماً للصناعة الوطنية

بعد أن ثبُتَ فشل الاقتصاد الرّيعي وتأثيره المدمّر على بُنية الاقتصاد اللبناني،

وبما أنّ التحوّل من النموذج الرّيعي الى النموذج المنتج في الاقتصاد، إنما يقوم على دعم الصناعة الوطنيّة وتحفيزها على الانتاج، فينعكس ذلك ايجاباً على الاقتصاد ككل من خلال الزيادة في التدفقات النقديّة بالعملة الصعبة واستقطاب الاستثمارات الخارجية الى لبنان، بالإضافة الى تشجيع التوظيف،

وبما أنّ إقرار هذا القانون سيؤدي في تطبيقه الى تكوين المعلومات حول رقم أعمال الشركات الصناعيّة في لبنان، ما يحدّ في المستقبل من التهرّب الضريبي المتمثّل بامتناع تلك الشركات عن تقديم التصاريح الحقيقيّة للإدارة الضريبيّة، فتحقّق الخزينة جزءاً من وارداتها الضريبيّة التي تساهم في خفض عجزها،

وبما أنّ إقرار الاعفاء الكامل، لمدة خمس سنوات، من الضريبة على أرباح الشركات الصناعيّة في لبنان، يتجانس مع الخطة الاقتصادية - المالية التي أقرّها بالإجماع مجلس الوزراء،

لذلك، أتقدّم من المجلس النيابي الكريم باقتراح القانون المرفق على أمل مناقشته وإقراره.

فريد البستاني

دراسة الجدوى من إعفاء جميع الشركات الصناعيّة في لبنان من كامل ضريبة الدخل المتوجبة عليها على كامل أرباحها السنويّة لفترة خمس سنوات.

قبل التخفيض

مليار دولار أميركي	2019	2020	2021	2022	2023	2024	المجموع	
المبيع	11.667	12.250	12.863	13.506	14.181	14.890	**79.356**	زيادة الحجم بنسبة 5% سنوياً، تقريباً متوسط نسبة التضخم.
المحلّي	8.167	8.575	9.004	9.454	9.927	10.423	**55.549**	
التصدير	[redacted]	3.675	3.859	4.052	4.254	4.467	**23.807**	مساهمة في خفض العجز في ميزان المدفوعات 23.807 مليار دولار أميركي.
نسبة التصدير من المبيع	30%	30%	30%	30%	30%	30%		
الكلفة	9.917	10.413	10.933	11.480	12.054	12.656	**67.452**	تقدر كلفة الإنتاج 85% من حجم المبيع.
الربح	1.750	1.838	1.929	2.026	2.127	2.233	**11.903**	الربح هو المبيع ناقص الكلفة.
ضريبة الدخل 17%	0.298	0.312	0.328	0.344	0.362	0.380	**2.024**	

مصدر الرقم: إيدال

بعد الاعفاء

مليار دولار أميركي	2019	2020	2021	2022	2023	2024	المجموع	
المبيع	11.667	14.058	16.190	18.714	21.711	25.285	**107.626**	
المحلّي	8.167	8.983	9.882	10.870	11.957	13.152	**63.011**	زيادة الحجم بنسبة 10% سنوياً، .بفضل تخفيض الكلفة.
التصدير	[redacted]	4.375	5.469	6.836	8.545	10.681	**39.406**	زيادة التصدير بنسبة 25% سنوياً مقابل 5% عن الجدول الأول.
نسبة التصدير من المبيع	30%	33%	36%	39%	42%	45%		
إستثمارات خارجية	-	0.700	0.840	1.008	1.210	1.452	**5.209**	إستثمارات خارجية بنسبة 15% من التصدير في السنة الأولى وزيادة 20% سنوية.
كامل التصدير	3.500	5.075	6.309	7.844	9.755	12.133	**44.615**	مساهمة في خفض العجز في ميزان المدفوعات 44.615 مليار دولار أميركي.
نسبة كامل التصدير	30%	36%	39%	42%	45%	48%		
الكلفة	9.917	11.950	13.762	15.907	18.455	21.492	**91.482**	تقدر كلفة الإنتاج 85% من المبيع.
الربح	1.750	2.109	2.429	2.807	3.257	3.793	**16.144**	الربح هو المبيع ناقص الكلفة.
ضريبة الدخل 0%	-	-	-	-	-	-	-	

- خلال خمسة أعوام، يزيد حجم الأعمال بشكل سنوي مما يزيد المبيع 35%.

هذه الزيادة ستؤدي بشكل غير مباشر الى:

- زيادة حجم الاعمال المحلّي السنوي، تخفيف العبء على المواطن وزيادة التصدير بفضل خفض الكلفة.
- زيادة التوظيف بفضل زيادة النشاط، خفض البطالة.
- جذب الشركات الأجنبية للاستثمار في لبنان، لانها تستفيد من الاعفاء، وهكذا تزيد نسبة التوظيف بشكل إضافي. (يمكن تمديد الحافز الضريبي لخمس سنوات إضافية عبر خفض نصف الضريبة لزيادة الاستثمارات).
- زيادة تدفق العملة الصعبة الى لبنان بفضل الزيادة في عائدات مبيع التصدير وبفضل مجيء الشركات الأجنبية للاستثمار في لبنان.

- **خلال أوّل خمس سنوات، تخسر الدولة ضريبة الدخل (/2.024/ مليار دولار أميركي)، لكن في المقابل يتغذى ميزان المدفوعات ب /20.808/ مليار دولار أميركي (من /23.807/ الى /44.615/ مليار دولار).**
- (بفضل زيادة التوظيف)ستزيد كل من الضرائب على الرواتب والأجور المحصلة ، والضريبة على فوائد الايداعات المصرفية (بفضل زيادة الكتلة النقدية).
- زيادة الضريبة على القيمة المضافة (VAT) المحصلة من حجم الأعمال.

- الزيادة في حجم الاقتصاد الوطني كنتيجة لكل ما ذُكر اعلاه

- **من الأهداف الرئيسية لاقتراح القانون الراهن: المساهمة في تخفيض نسبة العجز في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض نسبة الاستيراد وزيادة نسبة التصدير.**